PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

23 ذي الحجة 1361

ظهير شريف
في شأن الاجور المستخلصة بمحاكم قضاة الايالة الشريفة وبمجلس الاستئناف الشرعي الاعلى

منشور عدد 4232 من وزير العدلية
في ضبط العلائق
بين المحاكم الشرعية ومصلحة التسجيل

المطبعة الرسمية بالرباط

Zahir

23 ذي الحجة 1361

ظهير شريف

في شأن الاجور المستخلصة بمحاكم قضاة الايالة الشريفة وبمجلس الاستئناف الشرعي الاعلى

منشور عدد 4232 من وزير العدلية

في ضبط العلائق

بين المحاكم الشرعية ومصلحة التسجيل

المطبعة الرسمية بالرباط

(Arab)
KRB
.2334
1940

(RECAP)

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY DUPL>

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في تغيير وتتميم الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في تنظيم العدلية الاهلية

يعلم من كتابنا هذا اسماه الله واعز امره انه بناء على الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في تنظيم العدلية الاهلية وتفويت الملكية العقارية والظهائر الشريفة الصادرة في تغييره وتتميمه اصدرنا امرنا الشريف بما ياتي

الفصل الاول

ان الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 والظهير الشريف المورخ في 22 ذي الحجة عام 1354 الموافق 16 مارس سنة 1936 في ترقية قدر الاداءات المتعلقة باستيناف الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بالامور العقارية التي يستانفها الاجانب او محمو الدول الاجنبية او التي تستانف عليهم والظهير الشريف المورخ في 22 ذي الحجة عام 1354 الموافق 16 مارس سنة 1936 الصادر في ترقية ثمن نسخ الاحكام الصادرة من مجلس الاستيناف الشرعي والظهير الشريف المورخ في 23 حجة عام 1354 الموافق 17 مارس سنة 1936 الصادر في ترقيـة مقدار اداءات الاستيناف لدى قضاة المـدن ولدى مجلس الاستيناف الشرعي الغيت وغيرت بالمقتضيات الاتية وبالجدول المشار اليه في الفصل الثاني

الفصل الثاني

ان الاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية هي المبينة والمحدودة في الجدول الملحق باصل هذا الظهير

1-11876891-88

الفصل الثالث

ان الاجور المذكورة في الجدول يدخل فيها خطاب القاضي على الرسوم

الفصل الرابع

يجب على العدول ان يقيدوا في طرة كل رسم وذلك قبل ارساله الى مكتب التسجيل مقدار اجرة الرسم المقررة في الضابط وما يضاف اليه من تعويض انتقال العدول والصائر عليهم واجرة ارباب البصر ان اقتضى الحال واجرة العون وعدد المقتطع ونحو ذلك ويقيدون مثل ذلك بهوامش كناش المحكمة

الفصل الخامس

لا يسمح لاحد ان يباشر قبض الاجور ماعدا العدل القابض

الفصل السادس

يتعين على العدل القابض ان يدفع توصيلا مقتطعا من كناش خاص للاداء بكل ما يحوزه من ارباب الرسوم عن كل رسم بكل ايضاح وبيان

الفصل السابع

لا يستحق العدول قبض اجرة الرسم حتى يتم تحريره وكتابته وتسجيله بكناش المحكمة ويخاطب القاضي عليه ويبقى واجبهم موضوعا تحت يد العدل القابض الى انتهاء ذلك كله وهو مكلف باعطاء البيانات عنه وقتما دعته الضرورة الى ذلك

الفصل الثامن

كل ما دفع لاربابه من الرسوم او النسخ يعد خالص الاجرة

الفصل التاسع

ومن قبض الزيادة على القدر المعين في الجدول تلحقه عقوبة زيادة على رد ماقبضه بدون خق

الفصل العاشر

يجب تعليق نسخة من النص التام من هذا الظهير ومن الجدول الملحق به بالمحاكم الشرعية في محل يمكن للعموم ان يطلع عليه بسهولة

الفصل الحادي عشر

يجري العمل بالاجور المذكورة بالجدول الملحق بهذا الظهير من تاريخ 23 ذي الحجة عام 1361 الموافق فاتح يناير سنة 1943 ولا تنطبق الا على كل رسم لم توءد اجرته بتوصيل من القابض قبل هذا التاريخ سواء تقدم التحمل للشهادة عنه او تاخر

الفصل الثاني عشر

لا يقبل تقييد طلب استيناف الا اذا كان مصحوبا بتوصيل اداء واجب الاستيناف

الفصل الثالث عشر

اذا ادلى بشهادة من الباشا او القائد موقعا عليها من طرف ولاة المراقبة المحليين وكانت تلك الشهادة مثبتة بان المدعي اما فقير واما في حالة عسيرة فقط فان المحكمة يمكنها بحسب الاحوال ان تعفى المدعي المذكور من دفع اداء الاستيناف بتمامه او من دفع نصفه وفي هذه الحالة يمكن منح اجل المدعي طبق الفصل الحادي عشر من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليو سنة 1914 المغير بالظهير الشريف المورخ في 12 شعبان 1358

الموافق 27 شتنبر سنة 1939 واما الاعلام بوقوع الاستيناف الموجه لادارة الامور الشريفة مصحوبا بشهادة الفقر المدلى بها فينبغي ان يضمن فيه طلب الاعفاء من دفع ماذكر من الاداء والسلام .

وحرر بالرباط في 12 قعدة عام 1361 الموافق 21 نونبر سنة 1942

قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 26 قعدة عامه الموافق 5 دجنبر سنته

محمد المقري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في 21 نونبر سنة 1942

القومسير المقيم العام : نوكيس

***

جدول الاجور بالمحاكم الشرعية المضاف للظهير الشريف المورخ في 12 قعدة عام 1361 الموافق 21 نونبر سنة 1942

محاكم القضاة

لا تدفع الاجور المذكورة اسفله الا بيد العدل القابض

تنبيه ـ لاحصاء الاجور النسبية يستكمل المبلغ الى المائة العليا

	فرنك
1 ـ عقد النكاح او مراجعة من طلاق بائن	25
2 ـ رسم الطلاق الرجعي وغير الرجعي	25
3 ـ رسم الرجعة	25
4 ـ استرعائية لاثبات ضرر الزوجين	25
5 ـ تقدير النفقة	10
6 ـ رسم الاستلحاق	50

7 ـ تقييد الشورى 50

8 ـ تحرير رسم تقييد التركة

فالى 1000 فرنك (الصوائر كلها داخلة) 30

ومن 1001 فرنك الى 5000 فرنك 50

ومن 5001 الى 10000 ـ 50 فرنك للخمسة آلاف الاولى

وفرنك واحد في المائة لما فوق ذلك

ومن 10001 الى 50000 ـ 100 للعشرة آلاف الاولى

وخمسون سنتيما في المائة لما فوق ذلك

وفوق 50000 ـ 300 للخمسين آلاف الاولى

وخمسة وعشرون سنتيما في المائة لما فوق ذلك

9 ـ فريضة :

ان اشتملت على هالك واحد 50

وان تعدد الهالكون 100

10 ـ استرعائية لاثبات سبب الشرف 100

11 ـ استرعائية لاثبات الفقر مجانا

12 ـ استرعائية لاثبات الفقد :

1 ـ المطلوبة من المراة للطلاق 25

2 ـ ولغير ذلك 50

13 ـ استرعائية لاثبات الموت وعدة الورثة 50

14 ـ رسم الملكية واستمرار الملك :

1 ـ للعقار

(ا) اقيمت بعد جريان البحث ـ خمسون سنتيما

في المائة واقل الاجرة مائة فرنك

(ب) اقيمت بقصد الاحتجاج 100

2 ـ لغير العقار او البهائم 30

15 ـ الاستفسار 30

16 ـ التزكية او التجريح 25

17 ـ رسم البيع :

1 ـ بيع العقار :

الى مائة فرنك 10

من 101 الى 10000 ـ فرنكان في المائة واقل الاجرة 30 فرنكا

من 10001 الى 50000 ـ 200 فرنك للعشرة آلاف الاولى وفرنك واحد في المائة لما فوق ذلك

من 50001 الى 100000 ـ 600 للخمسين الفا الاولى وخمسون سنتيما في المائة لما فوق ذلك

فوق 100000 ـ 850 للمائة الف الاولى وخمسة وعشرون سنتيما لما فوق ذلك

2 ـ بيع غير العقار :

نصف اجرة البيع العقاري واقل الاجرة فيه نصفها

18 ـ رسم المعاوضة في العقار :

اجرة بيع العقار ويعتبر في حسابها قيمة اغلى العقارين قيمة (انظر عدد 17)

19 ـ رسم التصيير :

اجرة بيع العقار (انظر عدد 17)

20 ـ الاشهاد بالنيابة في الشراء او التولية :

1 ـ اذا وقع الاشهاد بالتولية في ظرف الثلاثة ايام الموالية للاشهاد بالبيع 50

2 ـ بعد مضي هذا الاجل ـ اجرة بيع العقار

21 ـ رسم في اثبات عيب في المبيع 25

22 ـ الاقالة :

1 ـ اثناء 24 ساعة من البيع 50

2 ـ بعد مضي هذا الاجل ـ نصف اجرة البيع
(انظر عدد 17)

23 ـ التحبيس 50

24 ـ الوصية 100

25 ـ الرجوع في الوصية 100

26 ـ الهبة او الصدقة :

1 ـ للعقار 100

2 ـ لغير العقار 50

27 ـ الاعتصار

1 ـ في العقار 100

2 ـ في غير العقار 50

28 ـ الاخذ بالشفعة او الضم 50

29 ـ اسقاط الشفعة او الضم 30

30 ـ تحرير رسم قسمة المشاع :

1 ـ بالتقويم والتقدير ـ نصف اجرة بيع العقار
(انظر عدد 17)

2 ـ بدون تقويم ولا تقدير 100

31 ـ بيع السلم ـ نصف اجرة بيع العقار (انظر عدد 17)

32 ـ المغارسة 50

33 ـ الاجارة 30

34 ـ الكراء كيف ما كان الثمن والمدة 50

35 ـ القرض :

الى 1000 فرنك 20

من 1001 الى 5000 30

من 5001 الى 10000 40

فوق 10000 60

36 ـ تعمير الذمة ـ نفس اجرة القرض (انظر عدد 35)

37 ـ الابراء :

1 ـ المطلق 25

2 ـ في العقار 50

38 ـ رهن العقار او توليته 75

39 ـ العارية 25

40 ـ رسم الصلح :

1 ـ في العقار :

(ا) بدون دفع مبلغ 100

(ب) بدفع مبلغ ـ اجرة البيع واقل الاجرة 100 فرنك

2 ـ في غير العقار 50

3 ـ رفع النزاع ان وقع التعرض لمطلب التسجيل :

(ا) بدون دفع مبلغ 50

(ب) بدفع مبلغ ـ اجرة البيع واقل الاجرة 50 فرنكا

41 ـ الحوالة (انظر عدد 35)

42 ـ الشركة ـ فرنكان في الالف فرنك عن راس المال واقل الاجرة ستون فرنكا

43 ـ القراض ـ اجرة الشركة (انظر عدد 42)

44 ـ فسخ الشركة 75

45 ـ رسم المحاسبة 75

46 ـ رسم المقاطعة 50

رسم الجعل 50

47 ـ العقود المتعلقة بالحجر والترشيد :

موجب التقديم 25

رسم التقديم 25

رسم اثبات السفه 25

الحكم بالتحجير	25
رسم اثبات الرشد	25
الحكم بالترشيد	50
48 ـ الايصاء بالنظر	50
49 ـ الوكالة	20
50 ـ عزل الوكيل	20
51 ـ التعريف بالخطوط والاشكال لكل رسم وكيفما كان تاريخ الرسم المعرف به	100
52 ـ رسم الضمان :	
1 ـ ضمان الوجه	10
2 ـ ضمان الاداء	30
53 ـ تحرير رسم التحديد في العقار اذا باشر ذلك التحديد ارباب البصر ولا تدخل في ذلك اجرة الانتقال	50
54 ـ تحرير غيره من المواجب التي تثبت بارباب البصر ولا تدخل في هذا اجرة الانتقال	30
35 ـ سبب نكاح اليتيمة	10
56 ـ شهادة تعيين امرة تقوم بحضانة ولد بعد موت امه او تزويجها ثانيا	10
57 ـ شهادة باعتناق الاسلام	مجانا
العتق بسائر انواعه	مجانا
58 ـ رسم الاسترعاء اي الاستحفاظ	50
59 ـ رسم الوديعة	25
60 ـ المساقاة والمزارعة	25
61 ـ رسم استيفاء اليمين	25
62 ـ رسم التذمية	25
63 ـ المرافعات لدى الشرع	

1 ـ الدعوى في العقار :

رسم المقال 50

بقية رسوم المرافعات 10

الحكم النهائي ـ ومثل تلك الاجرة لشهادة التحكيم 50

2 ـ الدعوى في ماعدى العقار ـ نصف الاجور اعلاه

3 ـ النسخ من رسوم المرافعات لكل نسخة

(ا) في العقار 5

(ب) في غير العقار 3

4 ـ شهادة عدلية لدفع الحجج الواردة من مجلس الاستيناف الشرعي الاعلى لاربابها 25

64 ـ ولغير ما تقدم من الرسوم 25

65 ـ تعويض عن توجه العدول وذلك زيادة على اجرة تحرير الرسوم عن كل نصف نهار وتدخل فيه صوائر الانتقال :

لانتقال عدل او عارف بالحاضرة بداخل المدينة 25

ولانتقاله خارج المدينة 50

ولانتقال عدل او عارف بالبادية 50

ولانتقال قاضي البادية او نائبه 75

66 ـ اجرة ارباب البصر من بنائين وفلاحين وصناع وقوابل الخ عن كل نصف نهار 30

67 ـ اجرة العدل القابض عن كل رسم 2

68 ـ نسخ الرسوم والنظائر

عدى رسوم المرافعات (انظر عدد 63 ثالثا)

المخارجات والمقاسمات

انتقال الملك 15

احصاء المتروك

المحاسبات 10

وباقي الرسوم 5

69 ـ البحث عن الرسوم بكناش المحكمة
في العام الجاري والذي قبله 10
عن كل عام زائد من دون ان يتجاوز كامل الاجرة
خمسين فرنكا 5

70 ـ اجرة النساخ المكلفين بتضمين الرسوم بالكنانيش
(على رسوم المرافعات انظر عدد 63)

المخارجات والمقاسمات
انتقال الملك 15
احصاء المتروك

المحاسبات 10

وباقي الرسوم 2

اجرة التنبيه في كناش المحكمة على النسخة
الماخوذة منه 1

71 ـ اجرة الاعوان :

1 ـ في المرافعات 2

2 ـ في غيرها

(ا) فبداخل المدينة 5

(ب) وبخارج المدينة 20

72 ـ اجرة العون المكلف بدفع الرسوم لادارة التسجيل

(ا) في دائرة المدينة التي يوجد بها محل لدفع
واجبات التسجيل 4

(ب) وخارج تلك الدائرة 5

73 ـ اذا تعددت فصول الشهادة الواحدة فتدفع عنها اجرة
الرسم المترتبة عليه اعلا اجرة لاغير

74 ـ تنطبق الاجور المذكورة على الرسوم المتعلقة بالكراء لاجل طويل وعلى تقارير السمسرة الراجعة لبيع العقار وعلى رسوم مفاوضة العقار التي يحررها العدول الذين ليسوا من العدول المعينين بادارة الاحباس واما غير ذلك من الرسوم الراجعة للاحباس والمحررة من طرف عدول هذه الادارة فلا تجري عليها الاجور المبينة اعلاه

75 ـ ان الاجور المقررة بالفصول 65 ـ 66 ـ 67 ـ 69 70 ـ 71 ـ 72 تدفع برمتها لاصحابها من غير ان يطبق عليها الفصل العاشر من الظهير الشريف المورخ في فاتح رمضان عام 1356 الموافق 5 نونبر سنة 1937 في تنظيم القضاة

76 ـ ان بطاقة الاذن تدفع مجانا في جميع الحالات

مجلس الاستيناف الشرعي الاعلى

77 ـ واجب طلب الاستيناف 200

78 ـ ثمن نسخة الحكم الصادر من مجلس الاستيناف 60

تدفع هذه الاداءات الراجعة لواجبات الاستيناف للمكلفين بقبض واجب الخزانة العامة وهم قباض ادارة المالية او قباض البلدية او اعوان المراقبة المكلفون بقبض الاموال اما راسا او بواسطة حوالة بريدية اما التوصيل عن دفع الواجب لابد ان يلحق في جميع الحالات الى طلب الاستيناف او الى طلب نسخة الحكم وان التوصيل والطلب اما يدفعهما الطالب لسلطة المراقبة المحلية او يوجههما راسا لادارة الامور الشريفة بالرباط

تنبيهات

اولا ـ ان بعض الرسوم تحرر بكاغد مطلق ولكن تطبق عليها الاجور اعلاه (انظر بيانها في آخر المنشور عدد 4232 اسفله)

ثانيا ـ ان الرسوم الاتية تحرر مجانا بكاغد مطلق لمستحقي الجرايات العسكرية من الجنود المغاربة وهي

1 ـ فيما يرجع للارامل واليتامى

رسم ولادة الارملة ورسم النكاح ورسم اثبات عدم النكاح ثانيا ورسم وفاة العسكري ورسم ازدياد الاولاد وان اقتضى الحال فرسم وفانهم ورسم الايصاء والتقديم

2 ـ فيما يتعلق بالوالدين

رسم ولادة الوالدين ورسم النكاح ورسم وفاة احد الوالدين ورسم اثبات عدم الزواج ثانيا

(الظهير الشريف المورخ في 17 ذي القعدة عام 1356 الموافق 19 يناير سنة 1938)

***

الحمد لله وحده

منشور عدد 4232 من وزير العدلية في ضبط العلائق بين المحاكم الشرعية ومصلحة التسجيل

نما حصل التغيير في النصوص المتعلقة بالاجور العدلية وجب تلخيص وتتميم القوانين التي يتعين على القضاة اتباعها في معاملاتهم الكثيرة المستمرة مع مصلحة التسجيل وذلك ليسهل عليهم القيام بواجبهم

الفصل الاول

بيان الرسوم التي يجب تسجيلها

تنقسم المحاكم العدلية من هذا القبيل الى قسمين

اولا ـ المحاكم التي تسجل فيها سائر الرسوم المبينة في الفقرة الاولى من الفصل الاول من الظهير المورخ برابع وعشري ربيع الثاني عام 1333 الموافق لحادي عشر مارس سنة 1915 (راجع الجريدة الرسمية عدد 125) طبق ماغيرته النصوص التابعة له

وها تفصيل هذه الرسوم :

(ا) تسجيل سائر الرسوم التي تتضمن تفويت عقار من شخص لاخر على اي وجه كان التفويت وهذا يشمل البيع والتصيير وبيع الثنيا وبيع الصفقة والاقالة والهبة او الصدقة والاخذ بالشفعة او الضم والمعاوضة والصلح على العقار سواء صدر بعد تقييد مقال او بغيره والارفاق والمغارسة كل ذلك في العقار

(ب) تسجل ايضا بعض الرسوم المختلفة وهي الاقالة في بيع الثنيا والاشهاد بالنيابة في الشراء والمخارجة او المقاسمة في العقارات وعقود الاكرية للعقار وعقود الشركات على اي وجه كانت وكذلك فسخها والرهن وتعمير الذمة او الاعتراف بالدين والاحالة وبيع المتاجر وهبة غير العقار والابراء بعد اداء ثمن شراء الاصول واحصاء التركات التي يتجاوز الباقي فيها خالصا للقسم الفي فرنك تثنية وكذلك مقاسمة المنقولات او الديون وقسم اسهم البورصة او حوالات تجارية من اطاري وغيرها وبيع الاسهم او الحظوظ في الفوائد المحصلة من الشركات ان لم يكن انتقال الاسهم او الحظوظ على الطريقة التجارية

وتسجل ايضا رسوم الاستمرارات في العقار وتسليم الشفعة او الضم وسائر الوكالات وبيع غير العقار واحكام القضاة النهائية في الدعاوي العقارية واما غير الرسوم المبينة اعلاه فانها معفاة من التسجيل

ثانيا ـ المحاكم التي لا يجب الا تسجيل بعض رسومها وغالب هـذه الرسوم هي المتعلقة بتفويت الاملاك حسبما نص عليها عـدة قرارات وزيرية

فينبغي لكل قاض مراجعة قابض التسجيل في هذا الامر

الفصل الثاني

الاجال التي يجب تسجيل الرسوم من خلالها

عينت قرارات وزيرية الاجال المختلفة على حسب المسافة التي بين المحاكم ومكـاتب التسجيـل والمواصلات فينبغي للقضاة ان يستخبروا قابضي التسجيل عن ذلك

الفصل الثالث

واجب التسجيل والرسوم التي تسجل مجانا

يتعين على القضاة ان يستخبروا عنها قابضي التسجيل او يراجعوا النصوص المختصة بذلك

الفصل الرابع

بيان ما يجب اتباعه في تسجيل الرسوم

بناء على الفقرة الثالثة من الفصل الرابع من القسم الثاني من الظهير الشريف في تنظيم العدلية المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز 1914) لا يخاطب القاضي على رسم ولا يامر بتضمينه

بكناش المحكمة الرسمي حتى يسجل وبعد تحرير الرسوم فلابد من تقديمها من غير تاخر الى مكتب التسجيل لاجل تسجيلها والعدل القابض او عون المحكمة هو المكلف بذلك والعدل القابض او العون هو الذي يوءدي واجب التسجيل ان كان قد دفعه اصحاب الرسوم الى الاول بعد تسليمه التقطيع من كناش المقتطع

ويمكن لاصحاب الرسوم ان يوءدوا بانفسهم واجب التسجيل بالمكتب اما الرسوم فلا وجه لتسليمها لاصحابها قبل تسجيلها والخطاب عليها ثم بعد رجوع الرسوم من مكتب التسجيل تضمن بكنانيش المحكمة على حسب ترتيب تسجيلها بكنانيش الصندوق العام كما يضمن تفصيلا وبكل اثناء بيانات تسجيلها بطرة الكناش اليسرى وتلفت بنوع خاص انظار السادات القضاة الى اهمية ذلك اذ هو دليل قاطع على انهم يكونوا قد قاموا بواجبتهم نحو المخزن

فليبين النساخ نوع الوثيقة او المرافعة او الحكم في طالعته بحروف ضخمة ويستحسن ان يكون ذلك في الطرة اليمنى فوق التاريخ وبعد نسخ الرسم بالكناش يجب على النساخ ان يقيدوا في طرته عدد الكناش حيث ضمن وعدد النسخة

وقبل ان تسلم الرسوم لاربابها يجب ان تدفع للعدل القابض ليطابق بينها وبين مقتطعه ويقيد اعداد الرسوم في المقتطع هذا وفي كناش حساباته

الفصل الخامس

قبض الاجور وتوزيعها

ينبغي للعدل القابض ان يبين في التقطيع المستخرج من المقتطع (1) اسم موءدي الاجرة او المنتفع بالرسم (2) نوع الرسم (3) الثمن المبين فيه يعني ثمن البيع او التقويم او غيرهما (4) قدر الاجرة

(5) واجب التسجيل ان كان قد اداه اليه صاحب الرسم (6) المصاريف الزائدة مع تفصيلها (7) اسماء العدول المحررين للرسم ولا يكتفي بذكر لفظة رفيقه بل لابد من تعيين اسمه كما يضمن هذه البيانات في المقتطع ايضا (8) تاريخ المقتطع (9) علامة العدل القابض

ثم بعد نسخ الرسوم واتمام سائر ما يتعلق بها ينبغي للعدل القابض ان يوءدي لمحرريها واجبهم في الاجور التي قبضها كما يوءدي لقابض التسجيل واجب المخزن عند تسليمه له فوائم الاجور الشهرية

الفصل السادس

بيان قوانين التنبر

اذا صدر قرار وزيري بوجوب تسجيل رسوم محكمة كلا او بعضا فيتعين عندئذ استعمال كاغد التنبر المخزني فقط في تحرير سائر الرسوم الصادرة من عدول تلك المحكمة وذلك حتى في الرسوم التي لايجب تسجيلها الا الرسوم الاتي بيانها فانها تعفى من التنبر كلية اذا تعلقت بالاهالي المسلمين وكانت محررة على ايدي العدول وهي الرسوم الراجعة للزوجية (النكاح والطلاق) والرسوم المثبتة لضرر الزوج بزوجته والشهادات بحالة الفقر ورسوم النفقة ورسوم الحضانة والرسوم والاحكام بالتقديم والتحجير والترشيد والمواجب المهيئة لذلك ورسوم اعتناق الاسلام والشهادات المثبتة للغيبة او كون الغائب مفقودا ورسوم العتق بسائر انواعه وجميع الشهادات المثبتة للجراحات والوكالات المتعلقة بجميع الرسوم المذكورة ولا يسوغ الا كتب رسم واحد في كاغد واحد متنبر ماعدى المرافعات

وحرر بوزارة العدلية في 28 ذي القعدة 1361 الموافق 7 دجنبر 1942

الامضاء : محمد بن العربي العلوي

V. — *Perception et partage des honoraires.*

L'adel-percepteur doit faire figurer sur le reçu détaché par lui du carnet à souche :

1° Le nom de la partie versante ou du bénéficiaire de l'acte ;

2° La nature de l'acte ;

3° Le montant de son objet (prix, évaluation, etc.) ;

4° Le coût ;

5° Les droits d'enregistrement si les parties lui en ont remis le montant ;

6° Les frais accessoires en les détaillant ;

7° Les noms des adoul-rédacteurs désignés. Il ne devra pas se contenter d'écrire « et son compagnon » à la suite du nom de l'un des deux adoul, mais écrire les deux noms ;

8° La date ;

9° La signature.

Ces indications figureront également sur les souches

Après la transcription et l'accomplissement de toutes les formalités prescrites, l'adel-percepteur remettra aux adoul-rédacteurs leur part sur les honoraires encaissés et versera, au moment du dépôt des relevés mensuels d'honoraires, entre les mains du receveur de l'enregistrement, celle revenant à l'État.

VI. — *Timbre.*

Quand un arrêté viziriel assujettit à la formalité en totalité ou en partie les actes d'une mahkama, l'emploi du papier timbré devient obligatoire pour la rédaction de tous les actes dressés par les adoul de cette mahkama, lors même qu'ils ne sont pas assujettis à la formalité de l'enregistrement.

Exception toutefois est faite pour les actes suivants lorsqu'ils concernent les justiciables indigènes musulmans et lorsqu'ils sont passés devant les adoul : les actes se rapportant au mariage et à la répudiation, ceux constatant les sévices du mari contre sa femme, les certificats d'indigence, les actes de pension alimentaire, ceux désignant une femme qui prendra soin d'un enfant en bas âge, les actes et ordonnances relatifs au prononcé de la tutelle, de l'interdiction et de l'émancipation, les actes de conversion à l'Islam, les témoignages établissant la disparition et l'absence, l'affranchissement sous ses différentes modalités, tous les constats de blessure et les procurations relatives à tous ces actes.

On ne peut dresser qu'un acte par feuille sauf pour les actes de procédure.

Fait au vizirat de la justice,
le 28 doul kaada 1361 (7 décembre 1942).

MOHAMMED BEN LARBI EL ALAOUI.

II. — *Délais d'enregistrement des actes.*

Des arrêtés viziriels ont fixé des délais variables d'après la distance qui sépare les mahkamas des bureaux de l'enregistrement et les moyens de communication locaux.

Les cadis devront se renseigner auprès des receveurs.

III. — *Taux des droits et actes à enregistrer gratis.*

Les cadis devront se renseigner auprès des receveurs ou se reporter aux textes spéciaux.

IV. — *Règles à observer pour l'enregistrement des actes.*

En vertu du paragraphe 3 de l'article 4, 2e partie, du dahir fondamental sur la justice chrâa en date du 13 chaabane 1332 (7 juillet 1914), le cadi ne peut homologuer un acte ni le faire transcrire sur les registres officiels qu'après son enregistrement.

Les actes assujettis doivent, en conséquence, être présentés, dès après leur rédaction, au bureau de l'enregistrement pour être formalisés. Cette présentation doit être faite par l'adel-percepteur ou l'aoun de la mahkama. Ces auxiliaires du cadi déposent, avec les actes, le montant des droits afférents lorsque ceux-ci ont été versés par les parties à l'adel-percepteur contre quittance extraite du registre à souche (moqtatâ).

Les bénéficiaires des actes conservent la faculté de déposer eux-mêmes ces fonds au bureau de l'enregistrement mais les actes ne doivent en aucun cas leur être remis avant la formalité de l'enregistrement et l'homologation.

A leur retour du bureau de l'enregistrement, les actes doivent être transcrits sur les registres de la mahkama dans l'ordre de leur enregistrement sur les registres du Trésor. La mention d'enregistrement doit être reproduite dans la marge de gauche des registres de la mahkama, avec le plus grand soin et dans tous ses détails. L'attention des cadis est attirée d'une façon toute spéciale sur l'importance de cette formalité qui doit constituer la preuve qu'ils se sont conformés à leurs obligations envers le Trésor. La nature de chaque acte, pièce de procédure ou jugement doit être indiquée par le copiste, en tête des transcriptions en gros caractères et de préférence dans la colonne de droite au-dessus de la date.

Après la transcription, le copiste doit porter en marge des actes le numéro du registre sur lequel a été effectuée la transcription ainsi que le numéro de celle-ci.

Enfin, pour permettre à l'adel-percepteur d'effectuer les rapprochements nécessaires avec les souches de ses quittanciers et de porter les numéros de transcription des actes sur les souches et sur son registre de comptes, les actes devront lui être présentés avant d'être remis aux parties.

Vizirat de la Justice.

CIRCULAIRE N° 4232 AUX CADIS
sur les rapports entre les tribunaux du chrâa et le service de l'enregistrement

Il apparaît opportun, au moment où la refonte des textes ayant trait au tarif des frais de justice vient d'avoir lieu, de condenser et de compléter les règles que les cadis doivent observer afin de s'acquitter de leurs obligations envers le service de l'enregistrement dont les rapports avec les tribunaux du chrâa sont nombreux et constants.

I. — *Actes assujettis.*

Les mahkamas des cadis se divisent sous ce rapport en deux groupes :

1° Celles devant soumettre à la formalité de l'enregistrement *tous* les actes figurant au paragraphe 1er de l'article 1er du dahir du 11 mars 1915 (24 rebia II 1333) (*B. O.* n° 125), tel qu'il a été modifié par les textes subséquents.

Voici la nomenclature de ces actes :

a) Tous les actes de mutations immobilières, quelle que soit leur nature : vente, dation en payement, vente à réméré, vente safqa, résiliation, donation ordinaire ou aumônière, exercice du droit de retrait en cas de vente ordinaire ou sefqa, échange, transactions portant sur des droits immobiliers qu'elles soient ou non conclues après l'introduction d'une instance, concession de servitude et contrat, de complant à moitié.

b) Certains actes divers : retraits de réméré, déclaration de command, partages de biens immeubles, locations d'immeubles, actes de constitution et dissolution de société, nantissement et antichrèses d'immeubles, obligations et reconnaissances de dettes, délégations de créance, vente de fonds de commerce, donations mobilières, quittance pour achat d'immeubles, inventaires après décès sur les successions d'un actif net dépassant 2.000 francs, partages de biens meubles, créances, titres négociables et valeurs de Bourse, cessions d'actions ou de parts d'intérêts dans les sociétés lorsque lesdites actions ou parts d'intérêts ne sont pas transmissibles selon les formes commerciales, titres constitutifs de propriété, renonciation au droit de chefâa ou de retrait en cas de vente safqa, toutes les procurations, ventes mobilières, jugements définitifs des cadis en matière immobilière.

Les actes ne figurant pas dans la nomenclature ci-dessus sont dispensés de la formalité ;

2° Les mahkamas dont *certains actes seulement* sont soumis à l'enregistrement. Ce sont le plus souvent les actes de mutations immobilières. Divers arrêtés viziriels ont été pris à cet effet. Les cadis devront consulter sur ce point les receveurs de l'enregistrement.

75° Les honoraires fixés aux nos 65, 66, 67, 69, 70, 71 et 72 sont versés intégralement à leurs bénéficiaires, ne donnant pas lieu à la répartition prévue par l'article 10 du dahir du 5 novembre 1937 fixant le statut des cadis.

76° L'« iden » (autorisation d'instrumenter délivrée par le cadi aux adoul) est gratuit dans tous les cas.

B. — TRIBUNAL D'APPEL DU CHRAA.

77° Taxe d'appel ..... 200 francs

78° Copie d'arrêt ..... 60 —

Le versement des taxes ci-dessus (77° et 78°) est effectué aux caisses de perception du Trésor (percepteurs, receveurs municipaux, commis de contrôle régisseurs de recettes) et cela soit directement, soit par mandat-poste.

La quittance qui en est délivrée doit être, dans tous les cas, jointe à la demande d'appel ou à la demande de copie d'arrêt.

Quittance et demande sont :

Soit remises à l'autorité locale de contrôle ;
Soit adressées directement à la direction des affaires chérifiennes.

*
* *

OBSERVATIONS

1° Certains actes sont établis sur papier libre mais soumis au tarif ci-dessus. Voir leur énumération à la fin de la circulaire n° 4232 ci-après.

2° Sont établis sur papier libre et délivrés gratuitement aux ayants droit des militaires et anciens militaires marocains les actes suivants :

a) Pour les veuves et les orphelins : acte de naissance de la veuve ; acte de mariage ; acte de non-remariage ; acte de décès du militaire ; acte de naissance des enfants et, le cas échéant, acte de décès ; acte de tutelle ;

b) Pour les ascendants : acte de naissance des ascendants ; acte de mariage ; acte de décès d'un des ascendants ; acte de non-remariage.

(Dahir du 19 janvier 1938/17 kaada 1356.)

*
* *

64° Autres actes non dénommés ..... 25 francs

65° Indemnités de déplacement (par demi-journée, frais d'acte en sus, frais de transport compris) :

Pour l'adel ou l'expert de la ville en ville.	25	—
Pour l'adel ou l'expert de la ville hors ville.	50	—
Pour l'adel ou l'expert de la campagne ..,	50	—
Pour le cadi de la campagne ou son naïb..	75	—

66° Honoraires des experts maçons, agriculteurs, artisans, sages-femmes, etc. (par demi-journée) .... 30 —

67° Honoraires de l'adel-percepteur (pour tout acte) .... 2 —

68° Copies d'actes et doubles originaux (sauf les actes de procédure) (voir 63°, 3°) :

Partages, Transfert de propriété, Inventaire de succession ..	15	—
Reddition de comptes	10	—
Autres actes	5	—

69° Recherche d'acte sur les registres de la mahkama : année courante ou précédente ..... 10 —

Pour chaque année en sus, sans que le droit puisse excéder 50 francs ..... 5 —

70° Rémunération du copiste chargé de la transcription des actes sur les registres de la mahkama :

(Pour le tarif applicable aux actes de procédure, voir 63°.)

Partages, Transfert de propriété, Inventaire de succession ..	15	—
Reddition de comptes	10	—
Autres actes	2	—
Mention de délivrance de copie	1	—

71° Rémunération de l'aoun de la mahkama :

1° A l'occasion de tout acte de procédure.	2	—
2° Pour toutes autres missions :		
a) A l'intérieur de la ville	5	—
b) Hors de la ville	20	—

72° Pour l'aoun chargé du dépôt des actes à l'enregistrement :

a) Dans le périmètre de la ville où existe une recette de l'enregistrement	4	—
b) Hors de ce périmètre	5	—

73° En cas de pluralité de dispositions dans le même acte, seul est perçu le tarif afférent à celle donnant lieu à la perception la plus élevée.

74° Ce tarif s'applique aux actes intéressant les baux à long terme, les procès-verbaux d'adjudication pour la vente des immeubles, les échanges d'immeubles dressés par les adoul qui ne sont pas affectés aux habous. Les autres actes en matière habous dressés par les adoul de cette administration ne sont pas assujettis au présent tarif.

47° Actes concernant la tutelle :

1° Acte établissant la nécessité de la tutelle.	25	—
2° Acte de mise en tutelle	25	—
3° Acte établissant l'incapacité	25	—
4° Ordonnance d'interdiction	25	—
5° Acte établissant l'aptitude à l'émancipation	25	—
6° Ordonnance d'émancipation ou de main-levée d'interdiction	50	—
48° Constitution de tuteur testamentaire	50	—
49° Procuration	20	—
50° Révocation de mandataire	20	—
51° Avération de signature ou de paraphe, par acte et quelle que soit la date de l'acte qui porte la signature ou le paraphe	100	—
52° Acte de cautionnement :		
1° De comparution	10	—
2° De payement	30	—
53° Rédaction du procès-verbal et délimitation d'immeuble effectuée par des experts (Indemnités de déplacement non comprises.)	50	—
54° Rédaction de tous autres procès-verbaux avec le concours d'experts (Indemnités de déplacement non comprises.)	30	—
55° Témoignage autorisant le mariage d'une orpheline	10	—
56° Acte désignant une femme pour prendre soin d'un enfant en bas âge après le décès ou le mariage en secondes noces de sa mère	10	—
57° Conversion à l'islamisme	gratuit	
Acte d'affranchissement	id.	
58° Acte de réserves constatant un droit, un état de fait par une déclaration consignée en vue d'une éventualité	50	francs
59° Acte de dépôt	25	—
60° Colonat partiaire	25	—
61° Acte de prestation de serment	25	—
62° Acte de constat de blessure	25	—
63° Procédure devant le chrâa :		
1° En matière immobilière :		
Introduction d'instance	50	—
Pour tout autre acte de procédure.	10	—
Jugement définitif (même droit pour la décision d'un arbitre)	50	—
2° En toute autre matière : La moitié du tarif ci-dessus.		
3° Copies d'actes de procédure (par acte copié) :		
a) En matière immobilière	5	—
b) En toute autre matière	3	—
4° Certificat de remise par les adoul aux parties intéressées des pièces provenant du tribunal d'appel du chrâa	25	—

28° Déclaration relative à l'exercice des droits de chefâa et de dhôm ..... 50 —

29° Renonciation à l'exercice de ces droits ..... 30 —

30° Partage pour sortir d'indivision (rédaction de l'acte) :

1° Avec évaluation et estimation : moitié du tarif de la vente immobilière (voir 17°).

2° Sans évaluation ni estimation ..... 100 —

31° Vente à livrer : moitié du tarif de la vente immobilière (voir 17°).

32° Bail à complant ..... 50 —

33° Contrat de salariat simple ..... 30 —

34° Location (quels que soient le prix et la durée) ..... 50 —

35° Acte de prêt :

Jusqu'à 1.000 francs ..... 20 —
De 1.001 à 5.000 francs ..... 30 —
De 5.001 à 10.000 francs ..... 40 —
Au-dessus de 10.000 francs ..... 60 —

36° Reconnaissance d'obligation : même tarif que le prêt (voir 35°).

37° Décharge :

1° Simple ..... 25 —
2° Pour immeubles ..... 50 —

38° Gage immobilier ou cession de ce prêt ..... 75 —

39° Prêt mobilier ..... 25 —

40° Transaction :

1° Sur immeubles :

a) Sans versement de somme ..... 100 francs

b) Avec versement de somme : tarif de la vente avec minimum de 100 francs ;

2° Dans les autres cas ..... 50 —

3° Mainlevée d'opposition à réquisition d'immatriculation :

a) Sans versement de somme ..... 50 —

b) Avec versement de somme : tarif de la vente avec minimum de 50 francs.

41° Transport de créance : même tarif que 35°.

42° Acte d'association :

2 % calculé sur le montant du capital avec minimum de 60 francs.

43° Commandite : tarif de l'association (voir 42°).

44° Dissolution de société ..... 75 —

45° Règlement de compte ..... 75 —

46° Marché ..... 50 —

Forfait ..... 50 —

15° Récolement de témoignages (istifsar) ..... 30 —

16° Acte d'habilitation de témoins (tezkia) ou de récusation ..... 25 —

17° Acte de vente :

I. — *Immobilière.*

Jusqu'à 100 francs ..... 10 francs
De 101 à 10.000 francs : 2 %, avec minimum de perception de 30 francs ;
De 10.001 à 50.000 francs : 200 francs sur les premiers 10.000, plus, sur l'excédent, 1 % ;
De 50.001 à 100.000 francs : 600 francs sur les premiers 50.000, plus, sur l'excédent, 0,50 % ;
Au delà de 100.000 francs : 850 francs pour la première tranche de 100.000, plus, sur l'excédent, 0,25 %.

II. — *Mobilière.*

Moitié du tarif de la vente immobilière avec moitié du minimum de perception.

18° Échange d'immeubles :

Tarif de la vente immobilière calculé sur l'estimation de l'immeuble de la plus grande valeur (voir 17°).

19° Dation en payement :

Tarif de la vente (voir 17°).

20° Déclaration de command :

1° Tarif de la vente, sauf lorsqu'elle est faite au plus tard dans les trois jours de la déclaration de vente ;
2° Dans ce cas ..... 50 francs

21° Acte établissant la preuve d'un vice rédhibitoire .. 25 —

22° Résiliation de vente :

1° Dans les vingt-quatre heures après la vente ..... 50 —
2° Après ce délai : moitié du tarif de la vente (voir 17°).

23° Constitution de habous ..... 50 —
24° Legs ..... 100 —
25° Révocation de legs ..... 100 —
26° Donation et donation aumônière :
1° Immeubles ..... 100 —
2° Meubles ..... 50 —

27° Révocation d'une donation ou d'une donation aumônière :
1° Immeubles ..... 100 —
2° Meubles ..... 50 —

TARIF DES HONORAIRES POUR LES ACTES DE LA JUSTICE MUSULMANE

Annexe au dahir du 21 novembre 1942 (12 kaada 1361)

A. — MAHKAMAS DE CADIS.

Frais à acquitter exclusivement entre les mains de l'adel-percepteur.

Nota. — Pour le calcul des honoraires proportionnels, les sommes qui en sont passibles seront arrondies à la centaine supérieure.

1°	Acte de mariage ou de remariage	25 francs
2°	Acte de répudiation ou de divorce	25 —
3°	Acte de reprise d'une femme répudiée	25 —
4°	Acte de notoriété constatant les sévices du mari sur sa femme	25 —
5°	Acte portant fixation d'une pension alimentaire	10 —
6°	Reconnaissance d'un enfant	50 —
7°	Inventaire de trousseau	50 —
8°	Rédaction d'inventaire de succession :	
	Jusqu'à 1.000 francs (Tous frais compris.)	30 —
	De 1.001 à 5.000 francs	50 —
	De 5.001 à 10.000 francs : 50 francs pour les premiers 5.000 et, pour le surplus, 1 % ;	
	De 10.001 à 50.000 francs : 100 francs pour les premiers 10.000 et, pour le surplus, 0,50 % ;	
	Au delà de 50.000 francs, 300 francs pour les premiers 50.000 et, pour le surplus, 0,25 %.	
9°	Frida (détermination de parts successorales) :	
	Un seul décès	50 —
	Au delà d'un décès	100 —
10°	Acte de notoriété constatant la qualité de chérif	100 —
11°	Certificat d'indigence (acte de notoriété)	gratuit
12°	Acte de notoriété établissant l'absence :	
	1° Demandé par la femme mariée en vue d'obtenir son divorce	25 francs
	2° Dans les autres cas	50 —
13°	Acte de notoriété établissant la filiation	50 —
14°	Acte de notoriété constituant moulkia ou istimrar el melk :	
	1° Pour un immeuble :	
	a) Établi après enquête : 0,50 %, avec minimum de perception de 100 francs ;	
	b) *Ad litem*	100 —
	2° Pour des meubles ou des animaux	30 —

ART. 8. — La remise d'un acte emportera quittance des frais. Il en sera de même pour les copies.

ART. 9. — Toute perception effectuée en dehors de celles prévues par le tarif fera l'objet de poursuites et entraînera la restitution des sommes indûment perçues.

ART. 10. — Le texte intégral du présent dahir et le tableau annexé seront obligatoirement affichés dans chaque mahkama, à un endroit où le public pourra facilement les consulter.

ART. 11. — Le tarif annexé au présent dahir entrera en vigueur à partir du 1er janvier 1943 (23 hija 1361) et ne sera applicable qu'à tout acte pour lequel les frais n'auront pas été, avant cette date, versés contre quittance délivrée par l'adel-percepteur, que la réception des déclarations des parties soit antérieure à la date ci-dessus ou postérieure.

ART. 12. — Aucune requête d'appel n'est recevable si elle n'est accompagnée du reçu de la taxe.

ART. 13. — Sur production d'un certificat du pacha ou du caïd, revêtu du visa de l'autorité locale de contrôle, établissant que le demandeur est soit totalement indigent, soit seulement dans une situation précaire, l'autorité judiciaire peut accorder selon le cas, à l'intéressé, un dégrèvement de la totalité ou de la moitié de la taxe d'appel. Dans ce cas, un délai peut être accordé ainsi qu'il est prévu à l'article 11 du dahir susvisé du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332), tel qu'il a été modifié par le dahir du 27 septembre 1939 (12 chaabane 1358).

L'avis d'appel transmis à la direction des affaires chérifiennes, auquel est joint le certificat d'indigence ci-dessus, doit faire mention de la demande de dégrèvement.

Fait à Rabat, le 12 kaada 1361 (21 novembre 1942).

Vu pour promulgation et mise à exécution :

Rabat, le 21 novembre 1942.

Le Commissaire résident général,

NOGUÈS.

***

DAHIR DU 21 NOVEMBRE 1942 (12 kaada 1361) modifiant et complétant le dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) portant réglementation de la justice civile indigène.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand sceau de Sidi Mohamed)

Que l'on sache par les présentes — puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER. — Sont abrogés et remplacés par les dispositions ci-après et par celles figurant au tableau visé à l'article 2 ci-dessous :

1° La quatrième partie du dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) sur la justice civile indigène ;

2° Le dahir du 16 mars 1936 (22 hija 1354) élevant le montant des droits afférents aux appels interjetés pour ou contre les étrangers ;

3° Le dahir du 16 mars 1936 (22 hija 1354) élevant le coût des copies d'arrêt ;

4° Le dahir du 17 mars 1936 (23 hija 1354) élevant le montant des droits d'appel.

ART. 2. — Le tarif des honoraires pour les actes de la justice musulmane est fixé conformément au tableau annexé au présent dahir.

ART. 3. — Ce tarif comprend l'homologation.

ART. 4. — Les adoul sont tenus d'inscrire en marge de chaque acte, avant son envoi au bureau de l'enregistrement :

a) Le coût de l'acte, tel qu'il est fixé par le tarif, ainsi que le numéro de la quittance ;

b) Le montant des honoraires de déplacement des adoul, les frais par eux engagés et les honoraires des experts s'il y a lieu ;

c) Les vacations d'aoun, etc.

Les mêmes mentions sont, par la suite, portées sur les registres de transcription de la mahkama.

ART. 5. — Seul l'adel-percepteur est chargé de recevoir le versement de ces sommes, à l'exclusion de toute autre personne.

ART. 6. — L'adel-percepteur est tenu de délivrer, pour chaque acte, un reçu extrait d'un carnet à souche et mentionnant très clairement toutes les sommes qu'il a perçues des bénéficiaires de l'acte.

ART. 7. — Les adoul n'ont droit aux honoraires que lorsque l'acte est rédigé, transcrit sur le registre de la mahkama et revêtu de l'homologation du cadi.

Jusque-là, les parts leur revenant restent consignées entre les mains de l'adel-percepteur, qui est, à tout moment, tenu d'en rendre compte.

1er JANVIER 1943

DAHIR

sur les frais de justice

devant

les Mahkamas de Cadis

de l'Empire Chérifien

et

le Tribunal d'appel du Chrâa

Circulaire n° 4232 du Vizirat de la Justice sur les rapports entre les Tribunaux du Chrâa et le Service de l'Enregistrement

RABAT
IMPRIMERIE OFFICIELLE
1942

2
7626

1er JANVIER 1943

DAHIR

sur les frais de justice

devant

les Mahkamas de Cadis de l'Empire Chérifien

et

le Tribunal d'appel du Chrâa

Circulaire n° 4232 du Vizirat de la Justice sur les rapports entre les Tribunaux du Chrâa et le Service de l'Enregistrement

RABAT
IMPRIMERIE OFFICIELLE
1942

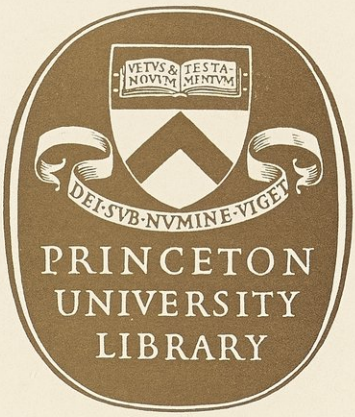

WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa
MAY-JUNE 1992
We're Quality Bound

Princeton University Library
32101 075911980